حول
الحوار الاجتماعي ودور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في اسيا

كلمة

روجيه نسناس
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
في لبنان

منتدى القرن الواحد والعشرين
بيكين –الصين
6-8 ايلول 2010

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية ان اتوجه اليكم والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصين بتحية الشكر على ما احطتموني به من رعاية ، وان اهنئ اللجنة الوطنية للمؤتمر السياسي الاستشاري في الصين على تنظيم هذا المؤتمر، وان اعرب عن اعجابي بهذا البلد العظيم. العظيم بتاريخه العريق ، والعظيم بمنجزاته اللافتة.

السيد الرئيس،

السادة المشاركون،

اجيء اليكم من بلد، مميز، بمآثره الحضارية، فحسبه انه هو من حمل الحرف العالم، ومميز بجمال طبيعته. فحسبه ان على ارضه يلتقي الجبل والبحر معا"، ومميز بمستقبله الواعد انطلاقا" من دوره الفريد،ومن كونه جسر لقاء بين ثلاث قارات هي آسيا واوروبا وافريقيا ، ومركز معرض وتبادل بين الشرق الاقصى واميركا اللاتينية.

ان لبنان مفتوح اليوم بقيادة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على ورشة نهوض وتنمية واسعة: انه يمثل ارضا" خصبة للاستثمار وللتوظيف لا سيما في مجالات الاعمار والسياحة والتجارة والصحة والتربية وسوى ذلك.

ان بلدي يمد اليكم يد التعاون لكي تسهموا فيه ومعه في تعزيز مسيرة التنمية.

فنحن اخترنا سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ،مقتنعين بان الازدهار الاقتصادي يضمنه الامان الاجتماعي، وان الاستقرار الاجتماعي يرعاه الازدهار الاقتصادي، مؤكدين انه بالانماء يترسخ الانتماء، وانه بالانفتاح التنموي يتعزز التكامل الحضاري والانساني.

ايها المؤتمرون،

لم يعد الممكن تجاوز دور المجتمع المدني: هذا ما اقر : في المؤتمر العاشر للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في العالم الذي انعقد في بكين في 2007 .

في هذا الاتجاه يتحدد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

انتظرلبنان فترة طويلة قبل وجود المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رغم مطالبة المجتمع المدني به. واستغرق الأمر وقتا، حتى بعد صدور القرار السياسي بانشائه. وعند انتهاء ولاية الهيئة العامة، فلم تعين

الحكومة الهيئة الجديدة. واستمر المجلس بفضل الدعم غير المشروط للمجتمع المدني، وبدعم نشط من الهيئات الدولية.

لم تؤثر الازمة الاقتصادية العالمية على الدول الصاعدة كثيرا، لكن النسيج الاقتصادي-الاجتماعي فيها يدعو الى الاهتمام.

لا بد من التنبيه الى انه لا يجوز ترك الشباب فريسة البطالة وترك الفقر يتفاقم ، وترك الصحة والتربية في تراجع يمس بمستوى التطور والكرامة. لا يجوز ان نصل في بلداننا الى معاناة وتيرتين متضاربتين في التنمية.

تواجه البلاد الصاعدة ثلاث تحديات اساسية:

- بناء مؤسسات حديثة ومنتجة خالية من الفساد والهدر والشلل الاداري؛
- دعم قطاع الانتاج من خلال سياسات تشجع على الاستثمار والعمالة؛
- نمو من شأنها أن تخفض الدين العام، وتحقق تنمية متوازنة؛

ثلاثة تحديات مختلفة على ما يبدو، ولكنها تحتاج الى حل واحد: سياسة انمائية:

- الظلم الاجتماعي لا يبرر الفساد، لكن العدالة الاجتماعية تساعد على القضاء على الفساد؛
- الخيار بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد المنتج هو بالفعل خيار بين البطالة والعمالة؛
- واخيرا، لا بد من تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار من اجل خدمة الدين وتمويل النمو. وهذا يفترض الاهتمام بالقطاعات الانتاجية.

ان خيار الديمقراطية والحرية في ابعادهما الاجتماعية يحمي وحده من تجاوزات اقتصاد السوق والهيمنة السياسية او الطائفية.

البلدان الناشئة تحتاج الى أن تتطور نحو حياة أفضل اقتصا ديا واجتماعيا. ان ادارة التغيير هي بحد ذاتها فن عريق. تعتمد الاستراتيجية المسؤولة على شمولية التفكير والعمل محليا. وتشكل اللامزكزية احدى مظاهرها البارزة. كما يشكل المجتمع المدني اهم عوامل التغيير؛ وينبغي ان يكون على بينة من مهامها، وان يحققها. وفي خلاصة البجث، يمكن القول ان هذه هي مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما نعتمده في لبنان بتوجهات حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة الرئيس سعد الحريري.

تتكون آسيا من مناطق فرعية، يمكن ان تتعاون وتتفاعل كثيرا بفضل القربة، والتجارة، والثقافة التي تربط بينها، لما فيه خير الجميع. لبنان يشغل مساحة مميزة في الشرق الاوسط تجعله صلة الوصل، تجاريا وثقافيا، بين الشعوب.

ونأمل، بدعمكم، أن تعلو الدعوة لانشاء مجالس اقتصادية واجتماعية في منطقتنا، التي تبدو حتى الآن غير جاهزة. ونحن على يقين ان انشاء المجالس الاقتصادية الاجتماعية في هذه البلاد بشكل واسع تؤدي الى تطور كبير نحو مجتمعات اكثر انفتاح حرية مسؤولية.